



المذاهب الدينية عند تركمان العراق: التركمان الشيعة

شيث جرجيس

تركمان العراق بشكل عام يعتقدون الدين الإسلامي، وهناك قلة قليلة من التركمان المسيحيين، ويطلق عليهم مسيحيو القلعة، في إشارة الى قلعة كركوك، لغتهم الام تركمانية ويستخدمون اللغة التركمانية في البيت وفي مراسيمهم الدينية. (الهرمزي ٢٠٠٣ أ و ٢٠٠٥ ب، وصمانجي ١٩٩٩) مع مرور الزمن وخاصة بعد الهدم الذي تعرض لها قلعة كركوك، هاجر الكثير منهم مدينة كركوك متجها القسم الأكبر الى بغداد والى خارج العراق. حسب بعض المصادر يمتد تاريخ وجودهم في كركوك الى فترة جنكيز خان المغولية. اما فيما يتعلق بالمذاهب عند تركمان العراق، ففيهم من السنة والشيعة، ونسبة كبيرة من الشيعة الذين يسمون بالغلاة، كالشبك، والكاكائيين واهل حق هم من الاصول التركمانية.

البعد التاريخي

استمر استقرار التركمان في العراق على مدى عدة قرون، بدءا من العهد الاموي (٦٦١-٧٥٠ م) مرورا بالعهد العباسي (٧٥٠-١٢٥٨ م)، الامبراطورية السلاجقة (١١١٨-١١٩٤ م)، الدولة الاتاباكية (١١٢٧-١٢٣٣ م)، والفترتان المغوليتان جنكيز خان وتيمورلنك (١٢٥٨-١٤١١ م)، ثم تلت فترتا دولة الخروف الأبيض (١٣٧٤-١٤٦٨ م) والخروف الأسود (١٤٧٠-١٥٠٨ م)، وتبعت الدولة الصفوية (١٥٠٨-١٥٣٤ م)، وحكمت الدولة العثمانية العراق لعدة قرون (١٦٣٨-١٩١٧ م).

تتفق معظم المصادر على انه بعد هزيمة شاه إسماعيل امام السلطان العثماني سليم الاول في معركة جالديران في عام ١٥١٤، انتشروا الجنود التركمان لشاه اسماعيل واستقروا في شمال العراق. على الرغم من ان العديد من المصادر تعتبره مشكوكا، الا انه هناك مصادر تدعم فكرة تواجد المذهب الشيعي بين قبائل الخروف الأسود، الذين حكموا العراق لفترة قرن تقريبا. (موسى ١٩٨٨، شاه مرادي ٢٠١٣).

الاحصائيات السكانية

يعد التركمان القومية الثالثة في العراق من حيث الحجم السكاني بعد العرب والاكرد. بالإضافة الى كونها اقلية، التي تكون بحد ذاتها معرضة لانتهاكات حقوق الانسان بسهولة، وجودهم في مجتمع غير ديمقراطي ينتشر فيه التعصب القومي والمذهبي، أدى الى:

١. عدم انعكاس حجمهم السكاني والعدد الحقيقي لنفوسهم في الاحصائيات العراقية، ونتائج تعدادات الدولة
٢. الحرمان من الحقوق الثقافية والسياسية
٣. تغييرات ديمغرافية كبيرة في مناطقهم
٤. التعرض لانتهاكات ممنهجة لحقوق الانسان

لذلك لا يمكن الاعتماد على احصائيات الحكومات العراقية لمعرفة الحجم السكاني لتركمان العراق. تجدر الإشارة الى ان التقديرات الاولى لعدد نفوس التركمان في العراق حدثت في ظروف جيوسياسية غير مؤاتية للغاية، وكانت خلال تفكك الإمبراطورية العثمانية والاحتلال البريطاني للعراق بعد الحرب العالمية الأولى وتأسيس الدولة العراقية، عندها كانت المباحثات التي تجري في عصابة الأمم وفي لوزانا لتثبيت صاحب محافظة موصل للإمبراطورية العثمانية المنحلة في ذروتها. وفي هذه المحادثات أُعتبر النقل السكاني للتركمان عاملا في صالح الحاق ولاية الموصل للجمهورية التركية. (الهرمزي ٢٠٠٣).



أثناء مناقشة مشكلة الموصل، التي استمرت من نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى معاهدة أنقرة في حزيران ١٩٢٦، ثبتت الدولة العراقية الجديدة والانتداب البريطاني عدد سكان تركمان العراق بنسبة ٢٪ من مجموع عدد نفوس العراق. وهذه النسبة تكررت من قبل جميع الحكومات العراقية.

ويقدر السياسيون والمثقفون التركمان العراقيين نسبة التركمان في العراق بما لا يقل عن ١٠٪ من مجموع سكان العراق. لم يتم لحد اليوم تقدير أو إحصاء الحجم السكاني للمذاهب الدينية للأقليات في العراق. تعتبر المصادر التركمانية أن حجم السكان من التركمان الشيعة يتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من مجموع نفوس تركمان العراق. (صمانجي ١٩٩٩، جيمس باومان. نيت ٢٠٠٣)

مناطق تواجدهم

فيما يتعلق بالمناطق التي فيها يعيش تركمان الشيعة في العراق فهم منتشرون في عدة محافظات عراقية. وتعد محافظة كركوك من المحافظات التي فيها تتواجد أعداد كبيرة منهم، وتحديدًا مركز المحافظة ومناطق واسعة في جنوب وجنوب غربي للمحافظة. على سبيل المثال، قضاء داقوق وناحية تازة خورماتو وبشير وعدد آخر من القرى. أما في محافظة صلاح الدين يسكن التركمان قضاء طوز خورمانو والعديد من القرى التابعة له هم من التركمان الشيعة. ويشكلون التركمان الأكثرية في ناحية قره تبه وقرى أخرى تابعة لها في محافظة ديالى.

في محافظة نينوى، حيث يعيش أكثر من نصف مليون تركماني، تقدر بعض المصادر التركمانية نسبة التركمان الشيعة بـ ٣٠٪ من مجموع تركمان المحافظة. ويتواجدون في بعض احياء تلغفر وفي منطقة سلامة والرشيديّة. أما التركمان الشبك والكاكائية فيقدر عددهم بعدة الالاف نسمة وهم يعيشون في محافظتي نينوى وكركوك. (كايلى ٢٠٠٨؛ دميروجي ١٩٩١ وساعاتجي ١٩٩٦).

الوضع السياسي

كونهم اقلية ومن المكونات العرقية، تعرض تركمان العراق بشكل عام للتمييز العنصري والتهميش من قبل جميع الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية في ١٩٢١. وعانوا من سياسات الاستيعاب الممنهجة في فترة نظام البعث، الذي استلم نظام الحكم في العراق في عام ١٩٦٨، ومن قبل الادارة الكردية بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣. فضلًا عن الجانب القومي عانى التركمان الشيعة من الناحية المذهبية أيضًا.

انتشر حزب الدعوة الإسلامي، الذي تأسس داخل العراق عام ١٩٥٧، وبحسب مصادر أخرى في عام ١٩٦٧، بين الشيعة العراقيين بشكل عام في سبعينات القرن الماضي، واخذ السياسيون التركمان الشيعة نصيبهم في هذا الانتشار. وبدأت حكومة البعث في ملاحقتهم منذ ان استولت على السلطة في العراق، واتهمت اعدادا كبيرة من المواطنين الشيعة بالانتماء لحزب الدعوة، وتم القاء القبض عليهم وزجهم بالسجون والمعتقلات واجري لهم محاكمات صورية وعلى أثرها حُكم على اعداد كبيرة منهم بالسجن والاعدام، بينهم اطفال، مازال رفاة البعض منهم لم يسلم الى ذويهم، واختفى اعداد كبيرة منهم. في تلك الفترة، بدأ الهروب والهجرة الى خارج العراق وبالأخص الى إيران.

وبلغت مطاردة الحكومة البعثية لهم ولعوائلهم الى ذروتها في عام ١٩٨٠، والذي فيه أعدم الشخصية الدينية الشيعية الكبيرة محمد باقر الصدر من قبل نظام البعث. (حركات إسلامية ٢٠١٩) خلال هذه الفترة ازداد فرار المواطنين الشيعة الى خارج العراق، وبشكل رئيسي الى إيران، وبلغ ذروتها خلال الحرب العراقية الإيرانية بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٨، والتي كان للتركمان الشيعة حصة كبيرة في الحوادث المذكورة.



وفي حادثة منفصلة قام النظام البعث بطرد (ترحيل) أعداد كبيرة من الشيعة العراقيين (الأكراد الفيليين) إلى إيران بدعوى أنهم من أصل إيراني. وفقاً لجماعة حقوق الأقليات الدولية (*International Minority Rights Group*)، تم الترحيل على مرحلتين، أولاً بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧١، حيث قدر عدد الشيعة المرحلين بحوالي ٧٠ ألف شخص.

في المرحلة الثانية وبعد أن أصدر مجلس قيادة الثورة المرسوم رقم ٦٦٦ لعام ١٩٨٠، الذي قضى بترحيل المواطنين العراقيين من أصول أجنبية (علماً بأن جميعهم تقريباً ولدوا في العراق على الأقل منذ جيلين)، تراوح عدد المرحلين بين ١٥٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠٠٠ مرحل. (جماعة حقوق الأقليات الدولية ٢٠١٧).

تجمع في إيران أعداد كبيرة من العراقيين الشيعة في ثمانينيات القرن الماضي، وكان جميعهم ذات خلفية دينية آلاما ندر. في بداية الحرب العراقية الإيرانية، بدأت الأحزاب العراقية الشيعية الكبرى تتشكل في إيران وتحت الاشراف والسيطرة المباشرة للحكومة الإيرانية، على سبيل المثال المجلس الاعلى الاسلامي في العراق ومنظمة بدر. تجدر الإشارة الى ان حزب الدعوة الإسلامي كان الحزب الشيعي الوحيد النشط الذي تأسس في داخل العراق في عام ١٩٥٧ (او في عام ١٩٦٧)، وحتى سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣. بعد ذلك، انقسمت الأحزاب الشيعية الرئيسية والمنظمات الشيعية المسلحة وتشكلت عدة مجموعات شيعية سياسية ومسلحة.

هناك عدد كبير من الشيعة التركمان ضمن القيادات العليا في الأحزاب الشيعية العراقية الرئيسية الحاكمة في الوقت الحاضر. العديد منهم يشغل مناصب مهمة في تلك الأحزاب، على سبيل المثال، يعتبر محمد تقي المولى من الأعضاء المؤسسين للمجلس الأعلى الإسلامي في العراق، ويأتي محمد مهدي البياتي الرجل الثاني تقريباً بين القياديين في منظمة بدر، اما عباس البياتي وجاسم محمد جعفر فهما من قياديين حزب الدعوة. (موقع معهد واشنطن ٢٠١٧).

تم تنظيم الكثير من المؤتمرات العملاقة للمعارضة العراقية في الخارج، والتي بدأت بعد احتلال الكويت في عام ١٩٩٠ من قبل نظام البعث العراقي. هيأت هذه المؤتمرات أرضية للسياسيين التركمان لتأسيس الأحزاب السياسية. في غضون بضعة أشهر. أسست كلا المجموعتين التركمانيتين، وهم القوميون المحافظين والدينيين الشيعة، احزابهما الأولى.

فيما يتعلق بإنشاء الأحزاب السياسية الدينية للتركمان الشيعة، كان اولها الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق. أسس السياسيون التركمان الشيعة الذين كانوا ولا يزالون أعضاء في حزب الدعوة الإسلامي العراقي للاتحاد الإسلامي لتركمان العراق في سوريا في الثاني من شهر مارت عام ١٩٩١.

اما فيما يتعلق بالمجتمع السياسي التركماني القومي المحافظ، اذ قاموا ولأول مرة بتأسيس الحزب الوطني التركماني العراقي، داخل تركيا وتحت سيطرة الحكومة التركية في اواخر عام ١٩٩٠ وأوائل عام ١٩٩١، (مؤسسة سويم ٢٠١٩) قبل بضعة أشهر من تأسيس الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق.

المجتمع السياسي التركماني القومي المحافظ، والذي يضم سياسيين التركمان الشيعة ايضاً، أكبر بكثير من المجتمع السياسي للشيعة التركمان. في وقت لاحق، أسس القوميون التركمان المحافظون عدة أحزاب سياسية أخرى، اذ هيمن الاستخبارات التركية على اغلبيتها.



والجدير بالذكر ان تركيا سمحت للترکمان بتأسيس أحزاب سياسية في داخل تركيا بعد احتلال حكومة البعث للكويت في شهر آب من العام ١٩٩٠، وعندما اعلنت المعارضة العراقية في الخارج عن تنظيم مؤتمرهم الاول. قبل ذلك، لم تسمح الدولة التركية للترکمان بتأسيس اي حزب سياسي في داخل تركيا.

التنظيم السياسي الثاني للشبيعة التركمان هو حركة الوفاء، التي تأسست في عام ٢٠٠٢ من قبل التركمان الأعضاء في المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وذلك للتنافس مع الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق في اجتماعات المعارضة العراقية، قبل فترة قصيرة من سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣. وتجدر الإشارة الى ان جميع المؤسسات السياسية التركمانية العراقية تفتقر لأبسط متطلبات حزب سياسي. وهكذا تكاد تكون حركة الوفاء معروفة بأسماء مؤسسيها القلائل، وليس للحركة اي مقر الحزب او قاعدة شعبية.

وفي ضوء التطورات المذكورة، تسيطر تركيا على تركمان العراق بقبضة من الحديد، تساعد الطاعة العمياء لتركمان للدولة التركية الناتجة عن عوامل جيوسياسية وتاريخية، رغم ان هذه الطاعة العمياء قلت في الفترة الأخيرة، ولكن ليس بنسبة تمكن النظام السياسي التركماني التحرر من الهيمنة التركية.

وهكذا تهيمن تركيا على المجتمع السياسي التركماني القومي المحافظ، وتهتمش جميع السياسيين التركمان والأحزاب والمؤسسات التركمانية غير الخاضعة لها، ولا سيما السياسيون والمنظمات التركمانية الشيعية.

ووقفت تركيا بالمرصاد امام التعاون بين السياسيين التركمان والأحزاب السياسية التركمانية الخاضعين لها وغير الخاضعين. فعلى سبيل المثال، حرمت تركيا الأحزاب التركمانية الشيعية من المشاركة في الجبهة التركمانية العراقية وفي المجلس التركماني العراقي. (صمانجي ١٩٩٩) الخاضعين لسيطرة تركيا. عندما زاد المثقفون والسياسيون التركمان من ضغوطاتهم من اجل تأسيس المجلس التركماني العام، قامت تركيا بحل المجلس التركماني الموجود آنذاك في عام ٢٠١١، وتمنع تأسيسه حتى اليوم.

ان اضرار منع تركيا المجموعتين (الخاضعة لها وغير الخاضعة) السياسيتين التركمانيتين من التعاون فيما بينهم، يظهر جليا بشكل خاص في الانتخابات العراقية العامة.

يمكن اعتبار الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني من اهم الأسباب التي جعلت التركمان ان يفشلوا في عكس حجمهم السكاني الحقيقي على الساحة السياسية العراقية، وذلك اثناء الانتخابات العراقية وعلى حجمهم ونشاطاتهم في البرلمان العراقي. وبالتالي كان هناك دائما عدد قليل من الأعضاء التركمان المنتخبين والتي تمثلهم في البرلمان العراقي. ان السياسة التركية تجاه تركمان العراق مزقت واضعفت النظام السياسي التركماني الى درجة بحيث يعتبر اليوم منهارة كليا.

الترکمان في الفصائل الشيعية المسلحة

يتواجد التركمان الشيعية في جميع الفصائل المسلحة تقريبا التابعة للأحزاب الشيعية العراقية، على سبيل المثال، الفصائل المسلحة التابعة لمنظمة بدر وسرايا السلام التابعة للتيار الصدري، التي يقودها رجل الدين والسياسي الاسلامي الشيعي مقتدى الصدر. ويشارك التركمان الشيعية أيضا في جميع الفصائل المسلحة التابعة للحشد الشعبي، والتي تم تشكيلها بعد ان دعى المرجع الشيعي الأعلى السيد السيستاني العراقيين لمقاومة ومحاربة الجماعات السنية الارهابية المسلحة المتطرفة الذين احتلوا مناطق واسعة في شمال العراق وسوريا واسسوا ما يسمى بالدولة الإسلامية في حزيران عام ٢٠١٤.



احتل ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية مناطق تركمانية واسعة في اربعة محافظات عراقية وهي نينوى، كركوك، صلاح الدين وديالى، بينما بقيت مناطق تركمانية أخرى على خطوط القتال الحدودية بين الاطراف المتحاربة، ويشكل التركمان الشيعة غالبية السكان في تلك المناطق. على سبيل المثال، في منطقة تلغفر وقرى سهل نينوى والعديد من احياء مدينة الموصل، تم اعدام اعداد كبيرة من التركمان الشيعة، وأخذت مئات من النساء أسرى وسبائا من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

وفي محافظة كركوك، أرتكبت مذابح في منطقة البشير وغلقت جثث الضحايا في أعمدة الكهرباء. ارتكبت مذبحه أخرى في قرية بيرأوجيلي التابعة لقضاء طوز خورماتو لمحافظة صلاح الدين. ويتواجد التركمان الشيعة بنسبة اقل في مناطق عديدة في محافظة ديالى كناحية قره تبه والسعدية (قر رباط) ومنصورية الجبل (دلي عباس) وجولاء، والتي احتلتهم الدولة الإسلامية او بقوا على حدود وتعرضوا الى الهجمات وبشكل مستمر.

بعد فترة وجيزة من ظهور الدولة الاسلامية، أسس التركمان في جنوب وجنوب شرقي محافظة كركوك اللواء رقم ١٦ من الحشد الشعبي ومقره في مركز ناحية تازة خورماتو، والتي يسمى أيضا بالحشد الشعبي التركماني. ويتواجد التركمان الشيعة أيضا في ألوية أخرى من الحشد الشعبي وبأعداد كبيرة بعضهم، كما في اللواء رقم ٥٢ وفرقة العباس، وترتبط فرقة عباس مباشرة بالمرجعية الشيعية العليا في كربلاء.

يعتبر حزب الحق القومي التركماني الحزب الوحيد من الأحزاب التركمانية القومية المحافظة الذي يمتلك قوة من الحشد الشعبي، ومعظم منسبيه من التركمان السنة. ويُقدّر عدد التركمان في الحشد الشعبي العراقي ككل وقيل واثناء القضاء على ما يسمى بالدولة الإسلامية في مدينة الموصل بنحو سبعة الالاف مقاتل. شارك التركمان الشيعة وضمن فصائل الحشد الشعبي في جميع المعارك التي خاضها العراق ضد تنظيم الدولة الارهابي. وقدم التركمان الكثير من الضحايا في جميع المناطق التي تواجد فيها التنظيم. (إ. جاستون وآي. ديرزسي هورفات ٢٠١٨ وموقع وكالة الأناضول ٢٠١٥).

ان من اول واهم الأسباب التي أدى الى نشوء الفصائل المسلحة في العراق هو احتلال العراق من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣، وحل الجيش العراقي بعد سقوط نظام البعث مباشرة. اما السبب الرئيسي في ظهور الفصائل المسلحة العملاقة التي تسمى بالحشد الشعبي فهو ظهور الجماعات السنية المتطرفة الارهابية والتي احتلت عدة محافظات عراقية واسست ما يسمى بالدولة الإسلامية.

وهكذا اكتسب الحشد الشعبي على شرعية شبه كاملة من قبل الدولة العراقية وحتى بشكل غير مباشر من قبل التحالف الدولي، حيث تعاون معهما وشارك بشكل فعال في تحرير الأراضي العراقية وفي اسقاط الدولة الإسلامية.

استنتاج

يعتبر تركمان العراق ثالث أكبر مكون من مكونات الشعب العراقي، على الرغم من التقزيم المستمر لحجمهم السكاني ومنذ تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١.

من حيث المذاهب، فإن الأغلبية التركمانية في العراق تتكون من المذهب السني الاسلامي. وتقدر نسبة الشيعة التركمان بأقل من نصف التركمان في العراق. هناك أعداد قليلة من الشبك والكاكائيين التركمان، بالإضافة إلى عدد قليل جدًا من التركمان المسيحيين. يعود وجود التركمان في العراق إلى حوالي ما قبل اثني عشر قرنًا مضت، بينما يعود وجود التركمان الشيعة في



العراق إلى العصر الصفوي (١٥٠٨-١٥٣٤ م). يتواجد التركمان العراقيون في المحافظات الشمالية والوسطى من العراق، ويتواجد التركمان الشيعة في كل مكان تقريباً حيث يتواجد التركمان في العراق.

يعاني تركمان العراق من ضعف شديد في الناحية السياسية ومن ناحية الحماية ضد انتهاكات حقوق الانسان. يمكن القول إن السياسة التركمانية منهاره اليوم، وتركيا تلعب الدور الأكبر في تخريب السياسة التركمانية. يعتبر الاتجاه القومي المحافظ الجزء الأكبر من السياسة التركمانية التي تهيمن عليها تركيا. أما التيار السياسي الديني الشيعي، فهو يتألف من حزبين محليين ضعيفين وقيادات تركمانية في مناصب عليا في الأحزاب الشيعية العراقية الحاكمة الكبيرة. التركمان الشيعة موجودون بأعداد كبيرة في جميع الفصائل الشيعية المسلحة، وهناك أيضا فصائل تركمان شيعية مسلحة مستقلة.

شيث جرجس

رئيس مؤسسة بحث حقوق الإنسان لتركمانية العراق

(*Stichting Onderzoekscentrum Iraaks Turkmeense Mensenrechten (SOITM)*)

soitm@turkmen.nl

الحواشي

تنقسم التنظيمات السياسية التركمانية العراقية الى ثلثة مجموعات:

أولاً: المجتمع السياسي التركماني القومي المحافظ والذي يضم عددا كثيرا من المنظمات:

١. منظمة الديمقراطيين الوطنيين التركمان ١٩٨٠

٢. حزب الوطني التركماني العراقي ١٩٩٠

٣. حزب الاتحاد التركماني ١٩٩١، حزب تركمن ايلي ١٩٩٦

٤. الحركة التركمانية الوطنية الديمقراطية ١٩٩٣

٥. حركة التركمان المستقلين ١٩٩٤

٦. الجبهة التركمانية العراقية ١٩٩٥

٧. حزب الشعب التركماني ١٩٩٦

٨. وقف تركمن ايلي ١٩٩٦

٩. الحركة الاسلامية لتركمان العراق ١٩٩٧

١٠. تجمع القوميين التركمان ٢٠٠٤

١١. الحركة القومية التركمانية ٢٠٠٤

١٢. حزب العدالة التركماني ٢٠٠٤

١٣. حزب القرار التركماني ٢٠٠٥

١٤. كتلة تركمان العراق ٢٠٠٩

١٥. التحالف التركماني ٢٠١٢

١٦. حزب الحق التركماني القومي ٢٠١٣



ثانياً: المجتمع السياسي التركماني الديني الشيعي

١. الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ١٩٩١

٢. حركة وفاء التركمانية ٢٠٠٢

في الاحزاب الشيعية العراقية:

١. حزب الدعوى الاسلامي

٢. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى

٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي

٤. الصدرين – فوزي أكرم

٥. الاخرين

ثالثاً: المؤسسات التركمانية العراقية في المنطقة الكردية والمتعاونة مع السلطات الكردية، معظم هذه المؤسسات تفتقر الى ابسط متطلبات المؤسسة:

١. حزب الاتحاد والاءاء التركماني ١٩٩٢

٢. حزب الاءاء التركماني ١٩٩٠

٣. حزب الاتحاد التركماني العراقي ١٩٩٤

٤. الحزب الديمقراطي التركماني لكردستان ١٩٩٧

٥. حزب الانقاذ القومي التركماني ١٩٩٨

٦. الجمعية الثقافية التركمانية لكردستان ١٩٩٨

٧. حزب الشعب التركماني ٢٠٠٢

٨. التجمع القومي التركماني ٢٠٠٢

٩. جمعية البرالين التركمان ٢٠٠٣

١٠. حزب الشروق التركماني ٢٠٠٣

١١. الحركة الديمقراطية التركمانية ٢٠٠٤

١٢. حركة الاصلاح التركماني ٢٠٠٥

فهرست المراجع

Anadolu Agency website (2015), *Iraqi Turkmen to take part in Mosul Attack*; www.aa.com.tr/en/world/iraqi-turkmen-to-take-part-in-mosul-attack/49126.

Al-Hirmizi, A. (2003), *العراقي والوطن التركمان* [Al-Turkman we al-watan al-Iraqi (Arabic); The Turkmen and Iraqi homeland]. Istanbul: Kerkuk Foundation, 2nd edition: esp. p.146.

Al-Hirmizi, E. (a) (2005), *The Turkmen reality in Iraq*. Istanbul: Kerkuk Foundation: esp. pp.11, 195.

Demirci, F. (1991), *ماضي وحاضر اترك العراق* [Mazi ve Hazir Atrak al-Iraq (Turkish); The past and the present of the Iraqi Turks]. Ankara: Turkish history foundation print house: pp.69-84.

Gaston, E. and A. Derzsi-Horvath (2018), *Iraq after ISIL: Sub-State Actors, Local Forces, and the Micro-Politics of Control*. Berlin: Global Public Policy Institute (GPPi) 26: pp.1-75; www.gppi.net/media/Gaston_Derzsi-Horvath_Iraq_After_ISIL_180830_132652.pdf.



Islamic Movements (2019), العراقي الدعوة حزب [Hizb al-Dawa al-Iraqi (Arabic); The Iraqi al-Dawa party]; <https://www.islamist-movements.com/26125>.

JamesBowman.net (2003), Ethics and Public Policy Center, "Iraq: Making Ethnic Peace after Saddam: A Conversation with Kanan Makiya and Patrick Clawson"; www.jamesbowman.net/review_print.asp?pubid=1373.

Kayili, A. G. (2008), The Iraqi Turkmen 1921-2005. Istanbul: Yaylacik Print House: esp. pp.12-15.

Minority Rights Group International, World Directory of Minorities and Indigenous Peoples (2017), Iraq: Faili kurds; <https://minorityrights.org/minorities/faili-kurds/>.

Moosa, M. (1988), Extremist Shiites: The Gulat Sects. New York: Syracuse University Press: esp. pp.7-8.

Saatci, S. (1996), Tarihi Gelişme içinde: Irak'ta Türk Varlığı (Turkish) [In the historical development: Turkish presence in Iraq]. Istanbul: Istanbul research Foundation: esp. pp.33-36.

Samanchi, A. Q. (1999), العراق لتركمان الساسي التاريخ, [Al-Tarikh al-Siyasi li Turkan al-Iraq (Arabic); The Political History of the Iraqi Turkmen], esp. pp.32, 37-57, 94, 230-232.

Shahmoradi, S. M. (2013), 'The Religion of the Kara Koyunlu Dynasty: An Analysis'. Asian Culture and History Vol. 5, No. 2: pp.95-103; <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.894.3027&rep=rep1&type=pdf>.

SOITM Foundation (2019), Turkey's Iraqi Turkmen Policy: Merciless Exploitation and Violation of International Law. Nijmegen, the Netherlands, Benda Print House: esp. p.4.

The Washington Institute website (2017), Whom do Iraqi's Turkmen parties Serve; www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/who-do-iraqs-turkmen-parties-serve.



السياسة التركية تجاه تركمان العراق

استغلال بدون رحمة وانتهاك للقانون الدولي (الطبعة العربية)

من إصدارات مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق

الناشر: مؤسسة سويتم

تاريخ النشر: كانون الثاني ٢٠١٩

اللغة: العربية

الابعاد: ١٣٥ - ١٩٥ ملم

الطبعة: الاولى

عدد الصفحات: ٢١٦ صفحة

رقم ردمك: 8-9033019-9078

المطبعة: بندا للطباعة

السعر: ٤٠ يورو

عنوان، المقدمة والفهرست: ١٧ والمحتوى ١٩٩ صفحة

يرجى الملاحظة أن سعر الشحن قد يختلف تبعاً لبلد إقامتك

يطلب من مؤسسة سويتم

WhatsApp\Viber 0031 (0)6 16 26 25 86

Email: soitm@turkmen.nl



حول كتاب "السياسة التركية تجاه تركمان العراق"

إن التركمان في العراق واحد من المجتمعات من الاصول التركية الذين يعيشون في العديد من البلدان المجاورة لتركيا.

العداء والكراهية التي ظهرت تجاه العثمانيين في العقود التي سبقت سقوط الامبراطورية انعكست على هذه المجتمعات ذو الاصول التركية في البلدان التي أنشئت بعد تفكك الامبراطورية العثمانية، والتي كانت جميعها تحكمها حكومات غير تركية. تعرض الأتراك في البلقان إلى مجازر، وفي اليونان لا تزالون محرمين من حقوقهم الاثنية، وفي البلدان العربية، إنهم مهمشون ويتعرضون لسياسات استيعاب خطيرة، كما في حالة تركمان العراق وتركمان سورية.

لم يكن أمام هذه المجتمعات المعرضة للاضطهاد خيار آخر سوى اعتبار تركيا المنقذ الوحيد لهم، واخضعوا أنفسهم لتركيا، الذي ادى في الوقت نفسه الى ازدياد العداء ضدهم وحرمانهم من إمكانية الحصول على مساعدات من أية قوة وطنية أو إقليمية أو دولية أخرى.

وفي الجانب الآخر، لم تكن لتركيا القدرة ولا النية على مساعدة هذه المجتمعات من الأصول التركية، على العكس، بقيت تركيا لا تبالى بمعاناتهم بل تستغلهم لمصالحها مستفيدة من طاعتهم العمياء للدولة التركية.

يقدم هذا الكتاب تاريخ ثلاثة عقود من السياسة التركية تجاه تركمان العراق، والتي يمكن اعتبارها نظرة حية للسياسة التركية تجاه تلك المجتمعات من الأصول التركية في البلدان المجاورة لتركيا.